

1. عقد مجلس بنك المغرب يوم الثلاثاء 18 يونيو اجتماعه الفصلي الثاني برسم سنة 2019.
2. وخلال هذا الاجتماع، تدارس المجلس واعتمد التقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية للبلاد وكذا حول أنشطة البنك برسم سنة 2018.
3. كما تدارس التطورات الأخيرة التي ميزت الظرفية الاقتصادية وكذا التوقعات الماكرو اقتصادية التي أعدها البنك في أفق الفصول الثمانية المقبلة.
4. وبناء على هذه التقييمات، لاسيما تلك الخاصة بتوقعات التضخم والنمو والحسابات الخارجية والأوضاع النقدية والمالية العمومية على المدى المتوسط، اعتبر المجلس أن المستوى الحالي لسعر الفائدة الرئيسي المحدد في 2,25% لا يزال ملائما وقرر إبقائه دون تغيير.
5. وسجل المجلس أن مستوى التضخم كان ضعيفا خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة، حيث انخفض مؤشر أسعار الاستهلاك على أساس سنوي بنسبة 0,1% في المتوسط. ويعزى هذا التراجع إلى تدني أسعار المواد الغذائية المتقلبة الأثمان، وبدرجة أقل، إلى تراجع أسعار المحروقات وزيوت التشحيم. ومن شأن هذه العوامل أن تؤثر على تطور التضخم طيلة سنة 2019، ليتراجع إلى 0,6% بعد أن بلغ 1,9% في 2018. وفي سنة 2020، من المتوقع أن يتسارع التضخم إلى 1,2%، ارتباطا بمكونه الأساسي الذي قد يصل، بفضل التحسن المنتظر بالخصوص على مستوى الطلب الداخلي، إلى 1,5% بعد 0,8% المتوقعة في 2019 و 1,1% في 2018.
6. على الصعيد الدولي، ونظرا للتوترات التجارية والشكوك السياسية والجيوسياسية التي تميز الظرفية الاقتصادية، يتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي تباطؤا ملموسا في 2019، قبل أن يشهد بعض التحسن في 2020. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ومع تلاشي تأثيرات التدابير الرامية إلى تحفيز الميزانية، من المتوقع أن تتراجع وتيرة النمو من 2,9% في 2018 إلى 2,5% في 2019، ثم إلى 1,6% في 2020. أما في منطقة الأورو، التي تأثرت على الخصوص باضطرابات قطاع السيارات في ألمانيا وبالخطر المرتبط بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، فمن المتوقع أن يظل النمو محدودا في 1,4% بعد 1,8% في 2018، قبل أن يتحسن إلى 1,9% في 2020. على الرغم من ذلك، يرتقب أن تظل الأوضاع ملائمة في سوق الشغل، بمعدلات بطالة منخفضة في الولايات المتحدة ومنتدبة بمنطقة الأورو. وفي البلدان الصاعدة الرئيسية، ينتظر أن يواصل النمو تباطؤه في الصين، وإن بوتيرة محدودة، فيما سيظل قويا في الهند، مدعوما بالسياسات المالية والنقدية التوسعية.

7. وفي أسواق السلع الأساسية، تصاعد سعر البرنت خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة ليبلغ في ماي 70,5 دولار للبرميل في المتوسط. ويتوقع أن يصل في مجموع سنة 2019 إلى 67,8 دولار للبرميل، متراجعا بنسبة 4,6% مقارنة بسنة 2018. أما في سنة 2020، فمن المنتظر أن يعرف السوق بعض التوازن وأن يبلغ سعر البرنت 63,8 دولار للبرميل. وبخصوص الفوسفات ومشتقاته، ونتيجة لتراجع الطلب الصادر عن الصين والهند وكذا لتدني أسعار بعض المكونات، بدأت أسعار مشتقات الفوسفات في الانخفاض، وينتظر أن تنهي سنة 2019 بتراجع قدره 6,0% إلى 370 دولار للطن في المتوسط بالنسبة للفوسفات ثنائي الأمونياك و1,9% إلى 340 دولار للطن بالنسبة للفوسفات الثلاثي الممتاز. وعلى العكس، يرتقب أن ترتفع أسعار الفوسفات الخام بنسبة 19,5% إلى 105 دولار للطن. وفي 2020، من المتوقع أن تسجل الأسعار تطورات تفوق بقليل هذه المستويات.

8. في ظل هذه الظروف، من المتوقع أن يواصل التضخم تطوره بمنطقة الأورو في مستوى أدنى من هدف البنك المركزي الأوروبي، ليصل في 2019 إلى 1,3%، وإلى 1,4% في 2020. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يرتقب أن يصل إلى 1,8% في 2019 قبل أن ينتقل إلى 2,2% في 2020.

9. على مستوى قرارات السياسة النقدية، قرر البنك المركزي الأوروبي خلال اجتماعه المنعقد في 6 يونيو الإبقاء على أسعار فائده الرئيسية دون تغيير، وأشار إلى أنه لا يزال يتوقع بقاءها في مستوياتها الحالية على الأقل خلال النصف الأول من سنة 2020، وإلى ما بعد هذا التاريخ إذا اقتضى الحال. كما ذكر أنه يعتزم مواصلة إعادة استثمار مجموع تسديدات المبلغ الرئيسي للسندات المستحقة التي تم اقتناؤها في إطار برنامج شراء الأصول خلال فترة تمتد إلى ما بعد التاريخ الذي سيبدأ فيه رفع أسعار الفائدة، وطالما اقتضت الضرورة ذلك. وختاما، حدد البنك طرق تنفيذ السلسلة الجديدة لعمليات إعادة التمويل الفصلية المستهدفة على أمد أطول. ومن جهته، قرر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يوم فاتح ماي، على إثر آخر اجتماع له، إبقاء النطاق المستهدف لسعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في 2,50%-2,25%، وأعاد تأكيد التزامه الثاني في تعديل هذا النطاق مستقبلا.

10. وعلى المستوى الوطني، تشير المعطيات المؤقتة الخاصة بالحسابات الوطنية السنوية إلى تباطؤ النمو إلى 3% في 2018 بعد 4,2% سنة من قبل، مع تراجع وتيرة النمو من 15,2% إلى 4% بالنسبة للقطاع الفلاحي ومن 2,9% إلى 2,6% على مستوى الأنشطة غير الفلاحية. وفيما يتعلق بالآفاق، يتوقع بنك المغرب ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية بنسبة 3,6% في 2019 ثم 3,9% في 2020. من جهته، وأخذا في الاعتبار إنتاج 61 مليون قنطار من الحبوب حسب تقديرات وزارة الفلاحة، سترجع القيمة المضافة الفلاحية في سنة 2019 بنسبة 3,8%، قبل أن ترتفع بنسبة 6% في 2020، مع فرضية تحقيق محصول متوسط. في ظل هذه الظروف، يتوقع أن يبلغ النمو الإجمالي 2,8% في 2019 وأن يتسارع إلى 4% في سنة 2020.

11. وعلى مستوى سوق الشغل، أحدث الاقتصاد الوطني بين الفصل الأول من سنة 2018 ونفس الفصل من سنة 2019، ما عدده 15 ألف منصب شغل، مقابل 116 ألف سنة من قبل. وفقد قطاع الفلاحة 152 ألف منصب شغل، بينما أحدثت القطاعات غير الفلاحية 167 ألف منصب شغل، تتمركز حوالي 40% منها في تجارة التسيير. وأخذا في الاعتبار انخفاض نسبة الساكنة النشيطة بما قدره 0,4%، تراجع معدل النشاط بواقع

0,9 نقطة مئوية إلى 46,2% وتراجعت نسبة البطالة من 10,5% إلى 10% على الصعيد الوطني ومن 15,6% إلى 14,5% في الوسط الحضري.

12. على صعيد الحسابات الخارجية، واصلت الصادرات أداءها الجيد بتسجيل ارتفاع بواقع 4,5% في نهاية شهر أبريل، مستفيدة بالأساس من مبيعات الفوسفات ومشتقاته. وبموازاة ذلك، تزايدت الواردات بنسبة 4,7%، مدفوعة بالخصوص بالمشتريات من سلع التجهيز والسلع نصف المصنعة. أما مداخل الأسفار، فقد تحسنت بنسبة 1,5% فيما تراجعت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 2,9%. وفي ما يتعلق بالآفاق المستقبلية، يرتقب أن تستمر دينامية الصادرات على المدى المتوسط، خاصة مع ارتفاع مبيعات السيارات في سنة 2020، ارتباطاً بشروع مصنع PSA في الإنتاج، المرتقب في النصف الثاني من سنة 2019. في المقابل، من المنتظر أن تتباطأ وتيرة الواردات، بفعل الانخفاض المتوقع للفاتورة الطاقية وتدني وتيرة شراء سلع التجهيز. كما يرتقب أيضاً أن تتحسن وتيرة مداخل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج مع ممت سنة 2019 وأن تتعزز سنة 2020. أخذاً في الاعتبار هذا التطورات، ومع افتراض تدفق هبات دول مجلس التعاون الخليجي بما قدره ملياري درهم سنة 2019 و 1,8 مليار درهم سنة 2020، من المتوقع أن يتراجع عجز الحساب الجاري من 5,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 إلى 4,5% سنة 2019 ثم 3,1% سنة 2020. أما بخصوص العمليات المالية، فيرتقب أن تناهز 3,4% من الناتج الداخلي الإجمالي كما قد تشهد المداخل برسم القروض نسب تزايد ملحوظة، أخذاً في الاعتبار عمليتي الاقتراض المتوقعة للخرينة في السوق الدولية، الأولى سنة 2019 والثانية سنة 2020. في ظل هذه الأوضاع، ينتظر أن تصل الاحتياطات الدولية الصافية إلى 239 مليار درهم في ممت سنة 2019 و 234,5 مليار في نهاية سنة 2020، لتستمر بذلك في تغطية ما يزيد بقليل عن 5 أشهر من واردات السلع والخدمات.

13. على مستوى الأوضاع النقدية، من المنتظر أن يرتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بشكل طفيف سنة 2019، إذ من المتوقع أن يحدّ فارق التضخم من أثر الارتفاع الإسمي المرتقب للدهرم. وفي سنة 2020، ينتظر أن ينخفض هذا السعر قليلاً، نتيجة شبه استقرار بالقيمة الإسمية وتدني فارق التضخم. من جهة أخرى، عرفت أسعار الفائدة على القروض، خلال الفصل الأول من سنة 2019، انخفاضاً فصلياً بواقع 17 نقطة أساس إلى 4,89% في المتوسط، استقادت منه على الخصوص المقاولات، لا سيما الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة منها. وبالرغم من هذا التراجع، تنامت القروض البنكية المقدمة للقطاع غير المالي في نهاية شهر أبريل بوتيرة معتدلة بلغت 3,3% على العموم، و 1,3% بالنسبة للمقاولات الخاصة. ومن المتوقع أن تتزايد هذه القروض بواقع 3,5% في نهاية السنة وبنسبة 4,3% في ممت سنة 2020، انسجاماً مع التحسن المرتقب في الأنشطة غير الفلاحية.

14. على صعيد المالية العمومية، أفرز تنفيذ الميزانية للأشهر الخمس الأولى من السنة عن تراجع العجز إلى 18,5 مليار درهم. وتعززت المداخل العادية بنسبة 6,2%، مما يعكس بالأساس الارتفاع الملحوظ للمداخل المحصلة برسم الضريبة على الدخل والضريبة الداخلية للاستهلاك وكذا ارتباطاً بتحصيل المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح. وتراجعت مداخل الضريبة على القيمة المضافة، على إثر ارتفاع القروض المسددة، التي بلغت 5,1 مليار درهم، مقابل 2,6 مليار سنة من قبل. موازاة مع ذلك، ارتفعت النفقات الإجمالية بنسبة 2,6%، مدفوعة بتنامي النفقات المرتبطة بباقي السلع والخدمات والاستثمار. في ظل هذه الظروف، وأخذاً في الاعتبار تأثير الاتفاق الموقع بتاريخ 25 أبريل في إطار الحوار الاجتماعي،

يتوقع بنك المغرب أن يتفاقم عجز الميزانية، دون احتساب مداخيل الخصوصية، بنسبة 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 ليصل إلى 4,1% سنة 2019 قبل أن يتراجع إلى 3,8% سنة 2020.